تسعى إلى تحرير صناعة الطاقة ودول الخليج تتجه لبدائل النفط

السعودية: 190 مليار ريال استثمارات في الكهرباء خلال 3 سنوات

أكثر من 190 مليار ريال ستنفقها السعودية على شكل استثمارات «عملاقة» في قطاع توليد الطاقة الكهربائية حتى عام 2015، وفقا لتقارير ودراسات صادرة عن مؤسسة إيبوك ميسي العالمية.

وقد أرجع التقرير حجم الإنفاق السعودي الكبير المتوقع على قطاع توليد الطاقة الكهربائية إلى حجم الإقبال الكبير خاصة على الطاقة الكهربائية وعلى وجه الدقة خلال فترة شهور الصيف الحارة، وهو نفس الأمر الجاري في منطقة دول الخليج، وهي النقطة التي تستلزم توفير كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية، وذلك بالتوازي مع ضرورة ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية أيضا في الوقت نفسه.

وعن جزئية ترشيد الاستهلاك وتوفير استخدام الطاقة الكهربائية، أكد التقرير أن هناك حلولا ذكية يمكن للمملكة أن تتبعها، وذلك مثل بناء الأبنية الذكية، وغيرها من تقنيات يطلق عليها التقنيات الخضراء وحلول العوازل الحرارية وخاصة في الأبنية الجديدة ولو بشكل تدريجي، وهي الحلول التي من المتوقع أن توفر مع استخدام تقنيات إل إي دي ما يقدر بنحو 5.1 ميغاوات طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وذلك بشكل سنوي.

السعودية تسعى لخصخصة قطاع الكهرباء في 2014

وبدأت السعودية والعديد من البلدان الخليجية بوضع خطط محمودة ذكية لتقليل الاعتماد على النفط سواء كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها، وأيضا كمصدر للدخل، وهو اتجاه يبرهن على مدى كفاءة التخطيط المستقبلي لكافة دول مجلس التعاون.

وقال التقرير إن السعودية وغيرها من دول الخليج يريدون التوجه المبكر لبدائل النفط سواء بنسب متفاوتة فعليا الاعتماد على مصادر بديلة للطاقة تدريجية ولتوليد الطاقة الكهربائية سواء من الغاز الطبيعي أو حتى الطاقة الهوائية أيضا والمحطات النووية، وينتظر أن تشهد فترة السنوات القليلة المقبلة نجاحا كبيرا لتلك الدول في النهوض بقطاع توليد الطاقة الكهربائية بشكل ملحوظ.

وتسعى السعودية إلى تحرير صناعة الطاقة لديها وتبدأ بخصخصة قطاع الكهرباء في 2014، وذلك وفقا لخبراء مشاركين في منتدى ميد السعودي لمشاريع البنية التحتية الضخمة.

وأوضح عامر السواحا، رئيس مشاريع منتجي الطاقة المستقلة في الشركة السعودية للكهرباء: نعمل حاليا على تأسيس 4 شركات توليد وشركة توزيع في 2014. وسيكون للشركات الأربع قدرات وتقنيات مماثلة ولن تعتمد على المنطقة الجغرافية وستكون نقطة البداية واحدة لهم جميعا وهذا ما سوف يسمح لنا بمقارنة أدائهم النسبي.

وتشير التوقعات إلى أن تحرير قطاع الطاقة سيساهم في تسهيل الطلب المتزايد على الكهرباء في المملكة الذي سجل ارتفاعا بنسبة 8.9 في المئة وصل إلى 51.000 ميغاوات في 2011.

زيادة قيمة المشاريع قيد التنفيذ بنسبة 42 في المئة

155 مليون درهم أرباح أرابتك القابضة» خلال النصف الأول

أعلنت مجموعة أرابتك القابضة عن إرتفاع صافي أرباحها خلال النصف الأول من العام 2013 الى 155 مليون درهم، بزيادة قدرها 114 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مدفوعا بالأداء القوي لأعمال الشركة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وإعادة توجيه أعمال الشركة.

وفي تعليق له على النتائج المالية، قال حسن عبدالله اسميك، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة أرابتك القابضة:

«حققت أعمالنا أداءً قوياً خلال النصف الأول من العام الحالي، لاسيما في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية. وتعتبر هذه النتائج مؤشراً على حالة الانتعاش التي يمر فيها قطاع الإنشاءات وامكانية تحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط.»

وأضاف: «لقد قمنا بإعادة تنظيم أعمالنا لضمان سيرها وفقًا لخطتنا الاستراتيجية التي وضعناها للأعوام الخمسة المقبلة، وتمكنا بالفعل من رفع مستويات كفاءة أعمالنا والحد من التكاليف بشكل ملحوظ. تتمتع الشركة الان بوضع مالي متين ومستويات جيدة من السيولة النقدية بعد الإنتهاء الناجح لعملية إصدار حقوق الاكتتاب، حيث تمكنا من جمع 2.4 مليار درهم، فيما بلغت نسبة فائض الاكتتاب فيها 30 في المئة. وقد أصبح كل هذا ممكنا بفضل توسعنا الجغرافي ونمو مشاريعنا قيد التنفيذ، والتي وصلت قيمتها الآن إلى 24.4 مليار درهم، مما يعطينا رؤية واضحة بشأن عوائد الشركة خلال الأعوام القادمة. وسوف نركز جهودنا حاليا على تحسين وتطوير آلية إدارة وتنفيذ مشاريعنا من أجل تحقيق نتائج أفضل لعملائنا وشركائنا

وأضاف اسميك: كل هذه التطورات الإيجابية تشير بوضوح إلى أننا سنحقق أداءا قويا في عام 2013 غير أن ثماره ستبدأ بالظهور في عام 2014 والسنوات التي تليها وذلك لأن العائدات في قطاع المقاولات تظل مرتبطة بالإنجاز وتقدم سير المشروع. لذلك نتوقع أن تكون لهذه المشاريع الضخمة تأثيرات إيجابية على الوضع المالي للشركة وعلى أرباحها المستقبلية خلال السنوات الخمس القادمة وكذلك على المدى الطويل.

واختتم اسميك تصريحه قائلاً: «إن الغاية التي يسعى مجلس الإدارة لتحقيقها هي أن تكون أرابتك الشركة الرائدة في المنطقة وأن تظل دائما قبلة للمستثمرين بفضل حرصها على تحقيق أفضل العائدات للمساهمين.»

حسن اسميك

زيادة العوائد قبل احتساب الضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 48 في المئة

جمع مبلغ 2.4 مليار درهم في يوليو 2013 من خلال عملية إصدار حقوق الاكتتاب لتمويل استراتيجية الشركة للنمو

نما صافي الربح العائد لمساهمي الشركة الأم خلال النصف الأول بنسبة 114 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ليبلغ 155 مليون درهم، فيما بلغ إجمالي الإيرادات 3.1 مليارات درهم خلال النصف الأول من العام 2013، و1.6 مليار درهم خلال الربع الثاني من 2013، أي بارتفاع نسبته 20 في المئة و21 في المئة على التوالي، مقارنة بالفترات ذاتها من العام الماضي.

وقد أسهم الأداء القوي لأعمال الشركة في الإمارات والسعودية، ومواصلة إعادة توجيه أعمالها، في تحسين الأداء المالي للشركة بشكل كبير خلال النصف الأول من العام. وحافظت أرابتك على هوامش ربحية جيدة تجاوزت العشرة بالمئة خلال النصف الأول، حيث بلغ نسبة إجمالي هامش الربح 12 في المئة خلال النصف الأول و11 في المئة خلال الربع الثاني من العام الحالية. ويعد استقرار الهوامش بمثابة مؤشر واضح على عودة قطاع الإنشاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى طور النمو، فيما تستعيد المنطقة عافيتها عقب تداعيات الأزمة المالية العالمية. وتواصل الشركة تركيزها على إعادة توجيه أعمالها بهدف رفع مستويات كفاءتها، حيث أطلقت أرابتك في بداية العام الحالي برنامجا لخفض نفقاتها من أجل تعزيز الكفاءة التشغيلية ورفع مستوى ربحية المشاريع. وقد بدأت الشركة جني ثمار ذلك البرنامج، حيث انخفضت نفقات البيع والنفقات العامة والإدارية SGA، بقيمة 45 مليون درهم، أي بنسبة 16 في المئة خلال النصف الأول من 2013، كما انخفضت بقيمة 44 مليون درهم بنسبة 29 في المئة خلال الربع الثاني مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويعزى انخفاض نفقات البيع والنفقات العامة والإدارية خلال الربع الثاني من 2013 إلى عدة أسباب من بينها إعادة تخصيص المصاريف غير المباشرة إلى قطاع تنفيذ المشاريع في الشركة بهدف توظيف موارد الشركة على النحو الأمثل وإعطاء مؤشر أكثر دقة على مستوى ربحية المشاريع. وباستخدام مقارنات المثل بالمثل مع عام 2012، حققت نفقات البيع والنفقات العامة والإدارية انخفاضا بنسبة 7 في المئة و13 في المئة على التوالي في النصف الأول من 2013 والربع الأول من 2013. وقد بلغ هامش نفقات البيع والنفقات العامة والإدارية في النصف الأول من 2013 8 في المئة بالمقارنة مع 11 في المئة عن نفس الفترة من السنة الماضية.

ومع عودة القطاع إلى النمو، شهدت الشركة تحسنا مستمرا في مستوى التحصيلات، وقد أدى ذلك إلى إلغاء مخصصات ديون هالكة ومستحقات أخرى وبذلك تحقق دخل إضافي بلغ 79 مليون درهم في النصف الأول من 2013. كذلك تجلى التحسن في عمليات الشركة في الزيادة الكبيرة في مستوى تدفق النقد من الأنشطة التشغيلية حيث وصل إلى 98 مليون درهم في النصف الأول من 2013 بالمقارنة مع 2 مليون درهم سلبي في النصف الأول من 2012. ويعزى هذا التقدم الكبير لتحسن دورة التحصيل وأداء الأعمال بصورة عامة.

المشترون الأجانب لمنازل العاصمة يشكلون 38 في المئة من حجم الصفقات

إقبال الأجانب على العقارات الفاخرة يضعف اقتصاد لندن

يتراجع الإقبال على متجر ديفيدز امبرا الفاخر في وسط لندن، والذي كان يوما ما أحد موردي الأدوات الكتابية لأسرة الملكة فيكتوريا بنسبة 10 في المئة سنويا منذ 2009. ويعاني الاقتصاد البريطاني من الضعف وترتفع معدلات التسوق عبر الإنترنت لكن زامبرا يلقي باللوم على المشترين الأجانب فاحشي الثراء الذين يقتنصون المنازل في حي بلغرافيا، الذي يقع به متجره – وهو أحد أفخر الأحياء في العالم – مما يجعلها فارغة معظم أوقات السنة.

وتدفقت أموال أثرياء من الشرق الأوسط وشرق أوروبا وغيرها على العقارات الفاخرة في أماكن، مثل ماي فاير ونايتسبريدغ التي اعتبرت استثمارات آمنة خلال الأزمة المالية وموطئ قدم في المدينة المهمة.

وكثير من هذه المنازل نادرا ما يزورها أصحابها مما يترك أنشطة اقتصادية مهمة مهجورة، ويضغط على الشركات المحلية التي تعاني بالفعل من ظروف صعبة.

وساعدت هذه الاستثمارات وكلاء العقارات وبائعي المنازل ومن يقدمون الخدمات للملاك حينما يكونون في المدينة. لكن آخرين يشتكون من أنها رفعت الأسعار مما صعب على السكان المحليين شراء المنازل ووسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في لندن وأضر بنسيج المجتمعات المحلية.

ويبدي كثير من الساسة قلقهم من هذا التوجه ويدرسون تبعاته الاقتصادية.

وقال زامبرا الذي اشترى متجر إتش. آر ستوكس عام 1989 «نتعرض المنطقة المحلية لخطر أن تصبح مدينة أشباح، حيث لا يوجد ما يكفي من البشر هنا في كل وقت.»

وشكل المشترون الأجانب لمنازل لندن الفاخرة 38 في المئة من حجم الصفقات التي أبرمت العام الماضي مقابل 23 بالمئة في 2005 وفق البيانات سافيلز للاستشارات العقارية. ويستخدم نحو النصف فقط من هذه المنازل للإقامة الدائمة. ويرتفع عدد المشترين غير البريطانيين للمنازل التي تزيد قيمتها على خمسة ملايين جنيه إسترليني 7.7 ملايين دولار إلى 65 في المئة ويصل إلى 85 في المئة للعقارات قيد الإنشاء في نفس الشريحة السعرية.

نمو قطاع العقار في لندن

قطاعات توقفت تماماً مثل التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر

خبراء: 83 مليار دولار خسائر السياحة واحتياطي النقد في مصر

الاحتياطي النقدي فقد نحو 17.5 مليار دولار منذ 2011

إعاقة خطة الاستثمار في طرح مشروعات الحكومة أمام المستثمرين

تراجع قطاع السياحة

قدر خبراء واقتصاديون حجم الخسائر التي منيت بها قطاعات السياحة وأسواق المال واحتياطي النقد بمصر، بنحو 83 مليار دولار تعادل أكثر من 580 مليار جنيه، وذلك منذ قيام ثورة 25 يناير وحتى الآن.

ووفقا للدراسة التي أجرتها وزارة السياحة المصرية مؤخرا فقد بلغ حجم الخسائر، التي تلاحق القطاع نحو 267 مليون دولار أسبوعيا أي نحو 37 مليار دولار تعادل نحو 261 مليار جنيه، وذلك منذ ثورة 25 يناير وحتى الآن.

كما خسر رأس المال السوقي لأسهم الشركات المدرجة في البورصة المصرية نحو 200 مليار جنيه تعادل 28.5 مليار دولار، بعد أن كان رأس المال السوق قد تخطى الـ500 مليار جنيه انخفض إلى ما يقرب من 300 مليار جنيه خلال الفترات الماضية.

وعلى صعيد الاحتياطي النقدي الذي لا يتجاوز 18.5 مليار دولار في الوقت الحالي، فقد خسر نحو 17.5 مليار دولار تعادل 122.5 مليار جنيه، بعدما كان 36 مليار دولار قبل ثورة 25 يناير.

وقال الخبير الاقتصادي ورئيس أكاديمية السادات الأسبق، الدكتور حمدي عبدالعظيم، لـ «العربية.نت»، إن الخسائر مستمرة منذ الثورة الأولى وحتى الآن، وفي تقديري لا تقل هذه الخسائر عن 30 مليون دولار كل يوم وربما أكثر من ذلك.

وشدد على أن الأزمة الحقيقية تتمثل في استمرار الاعتصامات وبالتالي استمرار تحقيق قطاع السياحة لخسائر متواصلة، إضافة إلى توقف قطاعات مثل التصدير وفقدان عملة صعبة كان من الممكن أن توفر كميات كبيرة من العملة الصعبة، هذا إلى جانب استمرار هروب المستثمرين الأجانب والعرب وبالتالي توقف الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقال نادي عزام إن الخسائر ما زالت تطارد الاقتصاد المصري الذي مني بأرقام صعبة خلال العامين الماضيين، كما أنه خسر أكثر من 20 مليار جنيه بسبب اعتصام ميداني رابعة العدوية والنهضة وتتركز هذه الخسائر على تعطيل خطة الإنقاذ العاجل للاقتصاد، والذي يتضمن إعاقة التسويق والترويج للسياحة لمحاولة إعادتها إلى طبيعتها واستعاضة ما فقدته خلال الفترة السابقة.

هذا بالإضافة إلى إعاقة خطة الاستثمار في طرح مشروعات الحكومة أمام المستثمرين وإرباك المجموعة الاقتصادية في تنفيذ خطة الإنقاذ العاجلة ترتب عليها تأخر التنمية وضياع الفرص الاستثمارية التي قد توفر فرص عمل للشباب وتزيد من معدلات النمو، وإعاقة زيارات وفود رجال الأعمال من مختلف دول العالم لبحث ضخ استثمارات جديدة في مصر.

وأيضا تعطيل الكثير من مرافق الدولة ومحاولة إرباك الجبهة الداخلية للدولة، وإجبار الحكومة على اتباع سياسة الاقتراض الداخلي مرة أخرى، مع توقف الكثير من المساعدات والدعم الاقتصادي الدولي لحين وضوح موقف فض الاعتصامات.

عقود العملات لها حصة كبيرة من أحجام التداولات

44 مليار دولار تداولات بورصة دبي للذهب في يوليو الماضي

بورصة دبي للذهب

سجلت بورصة دبي للذهب والسلع، خلال شهر يوليو الماضي، ما قيمته 44.68 مليار دولار من تداول 1.49 مليون عقد بنمو نسبته 55 في المئة، مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي، وفقا لصحيفة الاتحاد الإماراتية.

وذكرت البورصة في دبي في بيان لها أن عقود العملات واصلت مساهمتها بحصة كبيرة من أحجام تداولات البورصة مسجلة 1.45 مليون عقد بزيادة سنوية 61 في المئة، مدفوعة بشكل رئيس بعقود الروبية الهندية الآجلة التي سجلت في يوليو أعلى حجم تداولات شهري، وصل إلى 1.25 مليون عقد بنسبة نمو قدرها 40 في المئة عن يوليو من العام الماضي، كما سجلت أزواج العملات الأخرى مثل اليورو والين زيادة في التداول بنسبة 90 في المئة و77 في المئة على التوالي.

وأفاد بأن أحجام التداولات في بورصة دبي للذهب والسلع ارتفعت منذ بداية العام الحالي بنسبة 91 في المئة إلى 9.2 ملايين عقد، وشهدت عقود الروبية الهندية الآجلة تداول 7.95 عقود بنسبة نمو 84 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وحققت عقود اليورو والين الآجلة أداءً قوياً، بتداول 119.181 عقد من اليورو بنسبة نمو 266 في المئة، ونحو 13.334 عقدا من الين بنسبة نمو 78 في المئة.

وسجلت عقود المعادن الثمينة أداءً جيداً في يوليو الماضي، مع ارتفاع أحجام تداولات عقود الذهب الآجلة إلى 34.414 عقداً بزيادة نسبتها 16 في المئة منذ يونيو الماضي، ونمت عقود الفضة الآجلة بنسبة 150 في المئة مقارنة بالشهر السابق. وسجلت عقود النفط الخام الخفيف الآجلة بنهاية يوليو الماضي تداول 2486 عقداً بنسبة نمو 86 في المئة مقارنة بشهر يونيو الماضي، و51 في المئة مقارنة بشهر يوليو العام الماضي.

وقال غاري أندرسون، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع، إن النمو المستمر للبورصة، رغم تباطؤ التداولات خلال شهر رمضان، يسلط الضوء على الطلب المستمر والمتزايد على منتجات وخدمات بورصة دبي للذهب والسلع في المنطقة.